

القاهرة تحضن اكبر تجمع اقتصادي للقطاع الخاص العربي في الدورة (136) لمجلس ادارة اتحاد الغرف العربية في القاهرة



واستهل الاجتماع بكلمة رئيس اتحاد الغرف العربية، سمير ماجول، توجه فيها بجزيل الشكر والامتنان للاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ممثلة برئيسها أحمد الوكيل والى أعضاء مجلس الادارة والجهاز التنفيذي على هذه الاستضافة الكريمة، وعلى كافة الجهود المبذولة في سبيل نجاح اجتماعاتنا، وعلى حسن التنظيم وكرم الضيافة والوفادة.

متمنيا لاتحاد الغرف التجارية المصرية، المزيد من التقدم والازدهار والإنجازات لما فيه خير القطاع الخاص والاقتصاد في جمهورية مصر العربية التي تشهد اليوم بفضل رؤية وحكمة وجهود فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، نهضة وازدهارا وافتاحا كبيرا، مما جعلها تتبوأ مكانة بارزة ليس على مستوى العالم العربي فحسب، بل على مستوى العالم أجمع.

كما ورحب بجميع الزملاء رؤساء وأعضاء مجلس إدارة الغرف العربية واتحاداتها، وخصص بالذكر رئيس اتحاد غرف التجارة السورية علاء عمر العلي، ورئيس أصحاب الأعمال السوداني معاوية البرير، الحاضرين معنا اليوم للمرة الأولى، مع تمنياتنا لهم بالتفوق والسداد في مهامهم، لما فيه خير اقتصاد بلدانهم.

وقال إن أملنا كبير بأن تكون هذه الدورة محطة مضيئة ومستدامة على طريق تعزيز دور اتحاد الغرف العربية في مسيرة تطوير وتنمية ونمو الاقتصاد العربي، موجهين الشكر والتقدير إلى الأمانة العامة للاتحاد على جهودها الجديرة بكل التقدير والثناء، وإلى الأمين العام للاتحاد على جهوده الحثيثة في توحيد الرؤى، وتعزيز العمل العربي المشترك،

عقدت أعمال الدورة (136) لمجلس إدارة اتحاد الغرف العربية في العاصمة المصرية القاهرة، يوم 20 كانون الأول (ديسمبر) 2025 بدعوة كريمة من اتحاد غرف التجارة المصرية برئاسة احمد الوكيل، وتحت رعاية وحضور وزير المالية في جمهورية مصر العربية، احمد كجوك، ومشاركة وفود من 18 دولة عربية ممثلين برؤساء الغرف

وأعضاء مجلس الادارة واتحادات الغرف وجامعة الدول العربية. وجرى في مستهل اجتماع مجلس ادارة اتحاد الغرف العربية حوار نقاشي بين وزير المالية المصري احمد كجوك والقطاع الخاص العربي ممثلًا برؤساء الغرف واعضاء مجلس الادارة واتحادات الغرف وجامعة الدول العربية.

وتمحور الاجتماع حول هواجس القطاع الخاص العربي وآليات تطوير التعاون في الفترة القادمة وما تقوم به جمهورية مصر العربية من خطوات في سبيل تخفيف القيود التي من شأنها أن تساهم في جذب الاستثمارات الخارجية ولا سيما من البلدان العربية.

وتحدث وزير المالية المصري فأكّد على أهمية الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، وان نجاح الدول والحكومات هو بنجاح القطاع الخاص. مستعرضا في كلمته للخطوات التي اتخذتها وتنفذها الحكومة ووزارة المالية المصرية وكافة الجهات المعنية في سبيل تحقيق النهوض الاقتصادي.

وبعد انتهاء الحوار النقاشي بين اركان القطاع الخاص العربي ووزير المالية المصري، بدأت فعاليات واعمال الدورة 136 لمجلس ادارة اتحاد الغرف العربية.

شعوبنا ودولنا وتخلق قيمة مضافة وفرض عمل لأبنائنا سوية، من خلال تكامل مميزاتنا النسبية، وبالاخص في العمل على التعاون في الصناعة، سواء سوية، أو بالشراكة مع الشركات العالمية، وتوفير مستلزمات الإنتاج، وتصنيع المعدات، والتدريب، بهدف التصنيع المشترك، ليس فقط للسوق المحلي والعربي، ولكن للتصدير الى دول العالم، هذا بالطبع بالإضافة الى استثمارات صناعية وخدمية جديدة.

بدوره أكد أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي ان مشاركة وزير المالية المصري في اجتماع مجلس ادارة اتحاد الغرف العربية يؤكد على مدى اهتمام القطاع الحكومي بسماع رأي ووجهة نظر القطاع الخاص العربي، وان هناك شراكة حقيقية وفاعلة بين الجانبين، في سبيل النهوض بالواقع الاقتصادي والاستثماري في العالم العربي.

واعتبر أن دور الحكومات العربية هام وجوهري، ولكن الحكومات لا تستطيع ان تنجح بدون القطاع الخاص ولذلك على الحكومات فتح الأبواب أمام القطاع الخاص من أجل بناء اقتصادات عربية قوية خصوصا وان القطاع الخاص العربي يساهم في توفير ما يزيد عن 75 في المئة من فرص العمل، وكذلك يساهم بنسبة ٨٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي في ظل ما يوفره هذا القطاع لا بد من توفير جميع الظروف التي تساهم في نجاح هذا القطاع الحيوي.

واستعرض الامين العام للدور والنشاطات البارزة التي قام بها اتحاد الغرف العربية، ولا سيما على مدار العام 2025. كما عرض على مجلس اتحاد الغرف رؤية ونشاطات الاتحاد في العام القادم، والتي من شأنها أن تساهم في تعظيم دور القطاع الخاص العربي.

وين امين عام الاتحاد أن جدول أعمال هذه الدورة يتضمن بنودا "إجرائية" و"استراتيجية" و"فعاليات". وتمحور البنود الإجرائية حول الاطلاع على



والارتقاء بأداء الاتحاد ومبادراته بما يخدم مصالح القطاع الخاص العربي ودعم مسارات التنمية الشاملة المستدامة في الدول العربية.

ودعا إلى المزيد من التعاون والتنسيق، وتوحيد الرؤى، والارتقاء بأداء الاتحاد ومبادراته، وبدل الجهود من أجل استكمال الطريق نحو تعزيز دور اتحاد الغرف العربية في مسيرة تطوير وتنمية ونمو الاقتصاد العربي. خصوصا في ظل التحولات التي يشهدها العالم، والتي تتطلبأخذ المزيد من القرارات والإجراءات التي تساعدنَا على التأقلم مع تلك المتغيرات. لا بل وأن نتحول إلى لاعب جوهري له تأثيره البارز، وسط ما نعيشه من تطور مذهل سواء على الصعيد الاقتصادي أو الصناعي أو على صعيد سلاسل الإمداد العالمي، خصوصا وأننا كبلدان عربية نمتلك المقدرات الطبيعية والبشرية الهائلة.

وأعرب أحمد الوكيل رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية عن تقديره للأشقاء العرب رؤساء الغرف التجارية العربية؛ لمشاركةمهم غير المسبوقة في اجتماعات الدورة 136 لاجتماعات مجلس إدارة اتحاد الغرف العربية والتي تشرف مصر باستضافتها بالقاهرة، حيث شارك 18 دولة في هذا الاجتماع، كما رحب بحضور الدكتور أحمد كجوك وزير المالية المصري على المشاركة في فعاليات هذا الاجتماع.

وقال الوكيل في كلمته إنني لن أطير للثورة التشريعية والإجرائية وغيرها من آليات الإصلاح الاقتصادي الذي قادته الحكومة في شراكة تامة مع القطاع الخاص ممثلا في اتحاد الغرف التجارية المصرية، ولا أثرها على الاقتصاد الكلى ومناخ أداء الأعمال، وتهافت الاستثمارات العربية والدولية على مصر، حيث إن معالي الوزير سيكون أقدر مني على عرضها.

وتاتي: لكن يجب ان أؤكد كممثلين القطاع الخاص العربي، أننا نبغى شراكة حقيقة تبني

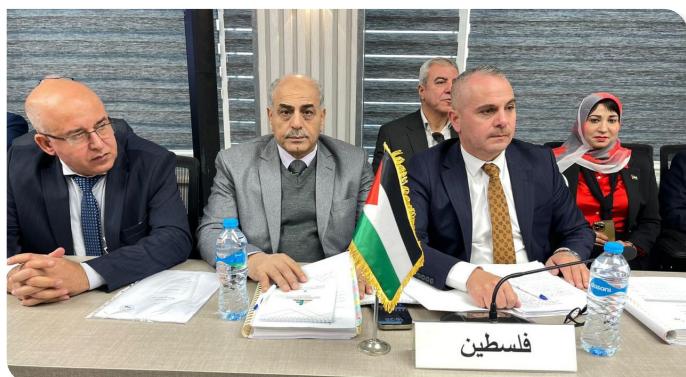
الأردن بهذه المبادرة تعتبرها انها تصب في الجهود والمساعدات التي قدمتها وما زالت غرفة تجارة الأردن لتخفيف معاناة اهلنا الفلسطينيين في غزة والضفة، ورحب رئيس غرفة تجارة الاردن بإقامة المعرض في مدينة عمان باعتباره مدخلًا مهمًا لدعم القطاع الخاص الفلسطيني بقطاعيه الزراعي والصناعي.

كذلك اعلن المجتمعون عن دعمهم للعودة الفاعلة لاتحاد غرف التجارة السورية الذي عبر عن التزامه بكافة الواجبات المترتبة عليه، وان القطاع الخاص العربي حاضر للمشاركة بقوه في المساهمة في دعم النهوض والاستقرار في سوريا.

ونوه المجتمعون بالدور الذي استطاع اتحاد الغرف العربية تحقيقه في السنوات الأخيرة لتعزيز العلاقات الاقتصادية سواء بين البلدان العربية من جهة أو بين بين البلدان العربية والأجنبية من خلال الغرف العربية والأجنبية والمستثمرة من جهة أخرى. حيث وسع اتحاد الغرف العربية علاقاته مع المنظمات الإقليمية والدولية، ولا سيما منظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية حيث هناك مفاوضات لينضم الاتحاد إلى المنظمة كعضو مراقب وقد قطعت المفاوضات في هذا الإطار شوطاً كبيراً، وكذلك غرفة التجارة الدولية واليونيدو وغيرها من المنظمات الدولية البارزة، مما جعل الاتحاد مؤثراً ليس فقط على مستوى الدول العربية بل على المستويين الإقليمي والدولي.

وكانت انعقدت اللجنة التنفيذية للاتحاد، حيث جرى مناقشة البنود المدرجة على جدول أعمال المجلس، وتم رفع التوصيات إلى مجلس إدارة الاتحاد الذي اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

وبناء على توصيات اللجنة التنفيذية قرر المجلس تقديم دعم مالي بقيمة ثلاثة مائة ألف (300.000) دولار أمريكي، يوزع على الغرف العربية حسب نسب مساهماتها في ميزانية الاتحاد، وذلك لتقوية قدرات اتحاد الغرف



التقرير عن نشاطات وفعاليات الأمانة العامة للاتحاد، وبنداً خاصاً بالأمور المالية. وكذلك شؤون الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة، إضافة إلى مذكرات عن مبادرات ومشاريع من المجمع أن ينفذها الاتحاد لما فيه خير الدول العربية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وبالنسبة للبنود الاستراتيجية فقد تضمنت دراسات مهمة تتمحور حول الأمور الاقتصادية المستجدة على الصعيدين العربي والدولي، إضافة إلى بنود الفعاليات القادمة للاتحاد. وغيرها من القضايا والمواضيع التي تدخل في إطار تعزيز دور اتحاد الغرف العربية، في ظل المتغيرات الجيوسياسية المتسارعة التي يشهدها العالم العربي والعالم.

وتم خلال أعمال هذه الدورة مناقشة مجموعة من القضايا والبنود الاستراتيجية المتعلقة بتطوير واقع الاقتصاد والقطاع الخاص العربي بما يتماشى مع التحولات التي يشهدها العالم على صعيد التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة وغيرها من المجالات والقضايا الحيوية التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية.

وجرى إطلاق مجموعة هامة من المبادرات ومنها دعم الغرف التجارية الفلسطينية ممثلاً باتحاد الغرف العربي والصناعة والزراعة من أجل تمكن الغرف للقيام بدورها الاقتصادي الفاعل.

وتقديم رئيس غرفة تجارة وصناعة سلطنة عمان بمبادرة لدعم القطاع الخاص الفلسطيني من خلال اقامة المعرض في مدينة عمان بالملكة الأردنية الهاشمية، للمنتجات الفلسطينية للتعرف بها وتسهيل دخولها إلى الدول العربية معاقة من الضرائب. وذلك بالتنسيق والتعاون مع غرفة تجارة الأردن. وأبدى استعداد غرفته تقديم المساعدة المادية في اقامة هذا المعرض.

وبدوره أشاد رئيس غرفة تجارة

- الطاقة التقليدية والطاقة الجديدة والمتتجدة،
 - ريادة الأعمال ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- كما تقرر أن يعهد إلى هذه اللجان القطاعية المكونة من ممثلين من الدول العربية، مرشحين من طرف غرفهم أو اتحادات غرفهم، مهمة دراسة سبل النهوض بالقطاع المعنوي واقتراح الآليات المناسبة لتنمية التعاون والتكامل العربي في هذا الخصوص وعرضها على مجلس إدارة الانتحاد لاتخاذ الخطوات التنفيذية بشأنها.

ولهذا الغرض، تم تكليف اتحاد الغرف المصرية والأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية بالعمل معاً، والتنسيق مع الغرف واتحادات الغرف العربية الأخرى لوضع سبل تنفيذ هذا القرار الهام.

المصدر (الاتحاد الغرف العربية)

الفلسطينية، لتمكينه من موافقة ومؤازرة القطاع الخاص الفلسطيني في جهوده الخاصة بإعادة الاعمار في الأراضي الفلسطينية.

ولتفعيل الاتحاد القطاعي وتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية، صادق المجلس على مقترن مقدم من اتحاد الغرف المصرية يقضي بإنشاء عدد من اللجان القطاعية، أسوة بما هو معمول به في بعض التنظيمات الإقليمية المماثلة كاتحاد غرف البحر الأبيض المتوسط ومجلس أعمال البريكس (BRICS).

وفي هذا الإطار، تمت الموافقة على البدء بإنشاء لجان خاصة بالقطاعات التالية:

- النقل واللوجستيات وسلسل القيمة،
- الصناعة وتعزيزها والتكامل في مدخلاتها،
- الأمن الغذائي (زراعة وتصنيع)،



CAIRO HOSTS THE LARGEST ARAB PRIVATE SECTOR ECONOMIC GATHERING AT THE 136TH SESSION OF THE BOARD OF DIRECTORS OF THE UNION OF ARAB CHAMBERS



The 136th session of the Board of Directors of the Union of Arab Chambers was held in the Egyptian capital, Cairo, on 20 December 2025, following a kind invitation from the Federation of Egyptian Chambers of Commerce, chaired by Ahmed El Wakil, and under the patronage and in the presence of the Minister of Finance of the Arab Republic of Egypt, Ahmed Kojok. The meeting was attended by delegations from 18 Arab countries, represented by chamber presidents, members of boards of directors, federations of chambers, and the League of Arab States.

At the outset of the Board meeting, a dialogue session took place between the Egyptian Minister of Finance, Ahmed Kojok, and the Arab private sector, represented by chamber presidents, board members, federations of chambers, and the League of Arab States.

The discussion focused on the concerns of the Arab private sector and mechanisms for developing cooperation in the coming period, as well as the steps undertaken by the Arab Republic of Egypt to ease restrictions that would contribute to attracting foreign investments, particularly from Arab countries.

In his remarks, the Egyptian Minister of Finance stressed the importance of a strategic partnership between the public and private sectors, emphasizing that the success of states and governments is intrinsically linked to the success of the private sector. He also reviewed the measures taken and being taken by the Egyptian government, the Ministry of Finance, and all relevant authorities to achieve economic advancement.

Following the conclusion of the dialogue session between the pillars of the Arab private sector and the Egyptian Minister of Finance, the activities and proceedings of the 136th session of the Board of Directors of the Union of Arab Chambers officially commenced.

The meeting opened with a speech by the President of the Union of Arab Chambers, Samir Majoul, in which he expressed his sincere thanks and appreciation to the Federation of Egyptian

Chambers of Commerce, represented by its President Ahmed El Wakil, as well as to the members of the Board of Directors and the executive apparatus, for their generous hosting, the efforts exerted to ensure the success of the meetings, the excellent organization, and the warm hospitality and reception. He wished the Federation of Egyptian Chambers of Commerce further progress, prosperity, and achievements in the service of the private sector and the economy of the Arab Republic of Egypt, which today, thanks to the vision, wisdom, and efforts of His Excellency President Abdel Fattah El Sisi, is witnessing a significant renaissance, prosperity, and openness. This has enabled Egypt to occupy a prominent position not only at the level of the Arab world, but globally.

He also welcomed all colleagues, presidents and members of the boards of directors of Arab chambers and their federations, giving special mention to the President of the Federation of Syrian Chambers of Commerce, Alaa Omar Al Ali, and the President of the Sudanese Businessmen Federation, Moawia Al Bareer, who were attending for the first time. He wished them success in their duties, in a manner that serves the economies of their respective countries.

Majoul stated that there is great hope that this session will represent a bright and sustainable milestone on the path toward strengthening the role of the Union of Arab Chambers in the process of developing, growing, and advancing the Arab economy. He extended thanks and appreciation to the General Secretariat of the Union for its commendable efforts, and to the Secretary General for his tireless work in unifying visions, strengthening joint Arab action, and enhancing the performance and initiatives of the Union in a way that serves the interests of the Arab private sector and supports comprehensive and sustainable development paths in Arab countries.

He called for further cooperation and coordination, unification of visions, and enhancement of the Union's performance and initiatives, along with exerting efforts to continue strengthening the role of the Union of Arab Chambers in developing, growing,

and advancing the Arab economy, especially in light of the global transformations that require additional decisions and measures to help adapt to these changes. He stressed the need to become a key player with tangible impact amid the remarkable developments witnessed at the economic, industrial, and global supply chain levels, particularly given the vast natural and human resources available to Arab countries.

For his part, Ahmed El Wakil, President of the Federation of Egyptian Chambers of Commerce, expressed his appreciation to the Arab brethren, presidents of Arab chambers of commerce and members of the Union of Arab Chambers, for their unprecedented participation in the meetings of the 136th session of the Board of Directors of the Union of Arab Chambers, hosted by Egypt in Cairo, with the participation of 18 countries. He also welcomed the keenness of Dr. Ahmed Kojok, Minister of Finance, to participate in the activities of this meeting.

El Wakil stated in his speech that he would not elaborate on the legislative and procedural revolution and other economic reform mechanisms led by the government in full partnership with the private sector, represented by the Federation of Egyptian Chambers of Commerce, nor on their impact on the macroeconomy, the business environment, and the influx of Arab and international investments into Egypt, noting that the Minister would be more capable of presenting these issues.

He added that, as representatives of the Arab private sector, there is a strong aspiration for a genuine partnership that develops Arab peoples and states and creates added value and job opportunities for future generations, through integrating comparative advantages, particularly by enhancing cooperation in industry, whether jointly or in partnership with global companies. This includes providing production inputs,



manufacturing equipment, and training, with the aim of joint manufacturing not only for local and Arab markets, but also for export to global markets, in addition to new industrial and service investments.

In turn, the Secretary General of the Union of Arab Chambers, Dr. Khaled Hanafy, affirmed that the participation of the Egyptian Minister of Finance in the Board meeting reflects the government sector's interest in listening to the views and perspectives of the Arab private sector, and confirms the existence of a real and effective partnership between both sides to advance the economic and investment landscape in the Arab world.

He considered the role of Arab governments to be essential and pivotal, but emphasized that governments cannot succeed without the private sector. Therefore, governments must open doors to the private sector to build strong Arab economies, especially since the Arab private sector contributes more than 75 percent of employment opportunities and approximately 80 percent of GDP. Given this contribution, all conditions necessary for the success of this vital sector must be provided.

The Secretary General reviewed the prominent roles and activities undertaken by the Union of Arab Chambers, particularly throughout 2025. He also presented to the Board the Union's vision and activities for the coming year, which aim to further enhance the role of the Arab private sector.

He explained that the agenda of this session includes procedural, strategic, and events-related items. The procedural items focused on reviewing the report on the activities and events of the General Secretariat of the Union, a special item related to financial matters, as well as issues concerning joint Arab-foreign chambers of commerce. The agenda also included memoranda on initiatives and projects planned for implementation

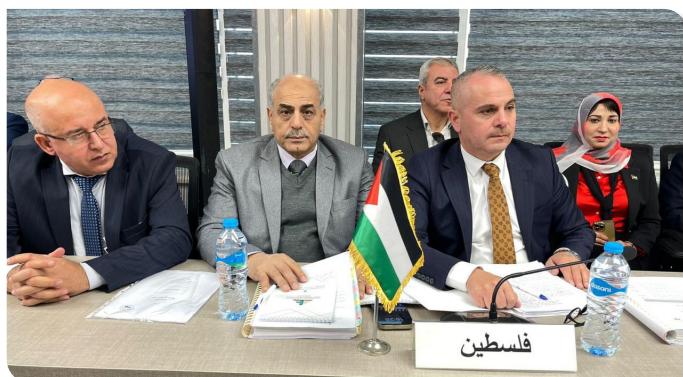
by the Union in the interest of Arab countries at both economic and social levels. Strategic items included important studies addressing emerging economic issues at the Arab and international levels, in addition to upcoming Union events, and other issues falling within the framework of strengthening the role of the Union of Arab Chambers amid accelerating geopolitical changes in the Arab world and globally.

During the session, a number of strategic issues and items related to developing the Arab economy and private sector were discussed, in line with global transformations in digital transformation, artificial intelligence, renewable energy, and other vital fields that contribute to achieving sustainable development goals in Arab countries.

A number of important initiatives were launched, including support for Palestinian chambers of commerce and the Palestinian private sector, represented by the Federation of Palestinian Chambers of Commerce, Industry, and Agriculture, to enable these chambers to perform their effective economic role.

The President of the Oman Chamber of Commerce and Industry presented an initiative to support the Palestinian private sector by organizing an exhibition in the city of Amman, in the Hashemite Kingdom of Jordan, for Palestinian products, to promote them and facilitate their entry into Arab countries exempt from taxes. This initiative is to be implemented in coordination and cooperation with the Jordan Chamber of Commerce, with the Omani chamber expressing its readiness to provide financial contributions toward holding the exhibition.

In turn, the President of the Jordan Chamber of Commerce praised this initiative, considering it part of the efforts and assistance provided by the Chamber to alleviate the suffering of the Palestinian



people in Gaza and the West Bank. He welcomed hosting the exhibition in Amman as an important gateway to supporting the Palestinian private sector in both its agricultural and industrial branches.

The participants also announced their support for the effective return of the Federation of Syrian Chambers of Commerce, which expressed its commitment to fulfilling all obligations, affirming that the Arab private sector stands ready to actively participate in supporting recovery and stability in Syria.

The participants commended the role achieved by the Union of Arab Chambers in recent years in strengthening economic relations, whether among Arab countries or between Arab and foreign countries through Arab, foreign, and joint chambers. The Union has expanded its relations with regional and international organizations, notably the International Labour Organization and the World Trade Organization, where negotiations are underway for the Union to join as an observer member, with significant progress achieved. It has also strengthened ties with the International Chamber of Commerce, UNIDO, and other prominent international organizations, making the Union influential not only at the Arab level but also at the regional and international levels.

The Executive Committee of the Union convened and discussed the items listed on the Board's agenda, submitting its recommendations to the Board of Directors, which adopted the appropriate decisions accordingly.

Based on the recommendations of the Executive Committee, the Board decided to provide financial support amounting to three hundred thousand (300,000) US dollars, to be distributed among Arab chambers according to their contribution ratios to the Union's budget. This support aims to strengthen the capacities of the Federation of Palestinian Chambers,

enabling it to support the Palestinian private sector in its efforts related to reconstruction in the Palestinian territories.

To activate sectoral work and develop economic relations among Arab countries, the Board approved a proposal submitted by the Federation of Egyptian Chambers to establish a number of sectoral committees, similar to practices adopted by comparable regional organizations such as the Union of Mediterranean Chambers and the BRICS Business Council.

In this context, approval was granted to initiate the establishment of committees for the following sectors:

- Transport, logistics, and value chains,
- Industry, its deepening, and integration of its inputs,
- Food security (agriculture and processing),
- Conventional energy and new and renewable energy,
- Entrepreneurship and support for small and medium-sized

enterprises.

It was also decided that these sectoral committees, composed of representatives from Arab countries nominated by their respective chambers or federations of chambers, will be tasked with studying ways to advance the relevant sector, proposing appropriate mechanisms to develop Arab cooperation and integration in this regard, and submitting their recommendations to the Board of Directors of the Union for implementation.

For this purpose, the Federation of Egyptian Chambers and the General Secretariat of the Union of Arab Chambers were mandated to work together and coordinate with other Arab chambers and federations to establish mechanisms for implementing this important decision.

[**Source \(Union of Arab Chambers\)**](#)

